

قِسْمُ التَّفرِيغِ وَالنَّشرِ

[تفريغ الكلمة الصوتية]

الحلقة الأولى

"رسالة الأمل والبِشر لأهلنا في مصر"

للشيخ المجاهد

أيمن الظواهري

حفظه الله

الصادرة عن مؤسسة السّحاب للإنتاج الإعلامي



ربيع الأول 1432هـ | 2- 2011م

بسم الله الرحمن الرحيم

نُخْبَةُ الإِعْلامِ الجِهَادِيّ

قِسْمُ التَّفْرِيغِ وَالنَّشْرِ

يقدم تفريغ الحلقة الأولى من رسالة

الأملِ والبِشرِ لأهلنا في مصر

للشيخ المجاهد/ أيمن الظواهري (حفظه الله)

الصادرة عن مؤسسة السحاب للإنتاج الإعلامي

16 ربيع الأول 1432 هـ

2011 /2/19 م

بسم الله, والحمد لله, والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

أيها الإخوة المسلمون في كل مكان, السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, وبعد:

أود أن أتوجه اليوم برسالةٍ لأهلنا بمصر, وهي في الحقيقة رسالةٌ لكل المسلمين, لأن ما حدث ويحدث في مصر قد تكرر ويتكرر في الكثير من بقاع عالمنا الإسلامي, وما اختياري لمصر إلا لأضرب أمثلةً عملية من تاريخنا المعاصر على مأساةٍ تكرّرت في أكثر من بقعة, وقد تختلف التفاصيل الدقيقة ولكن تبقى السمات العامة هي هي في سائر عالمنا الإسلامي.

ولأني أود أن أتحدث بشيءٍ من التفصيل حتى تتضح الصورة فقد رأيت أن أقسِّم حديثي هذا لعدة حلقات.

فأبدأ مستعينًا بالله في هذه الحلقة الأولى فأقول:

إني أود أن أتناول حال مصر عبر طرح سؤالين:

الأول هو: ما هو هذا الواقع الذي تعيشه مصر وتعيشه مثلها الكثير من بلدان عالمنا الإسلامي؟

والسؤال الثاني هو: كيف نغير هذا الواقع إلى ما أراده لنا الإسلام من عز في الدنيا وفوزٍ في الآخرة؟

فإجابةً على السؤال الأول أقول:

إنّ واقع مصر هو واقع الانحراف عن الإسلام بكل ما يستتبعه ذلك من فسادٍ وإفساد وظلمٍ وقهرٍ وتبعية, فهناك الفساد العقائدي, والفساد السياسي, والفساد الاقتصادي والمالي والفساد, الاجتماعي والخُلُقي.

فأما عن الفساد العقائدي للنظام المصري, فأبدأ بتحديد هوية هذا النظام, فالنظام المصري كما تقول وثائقه الأساسية, هو نظامٌ علماني ديمقراطي عصبي, أما في حقيقته فهو نظامٌ علماني استبدادي عصبي, وربما أيضًا توريثي.

فأما كونه علمانيًّا فيعني أنه نظامٌ لا ديني, فالعلمانية في حقيقتها هي اللادينية, أو إن شئت التحديد فهي اللامعيارية, أي هي عقيدة لا ترتبط بأية قيمة ثابتة دينية أو خُلُقية أو غيرها, وما الشريعة الإسلامية في دستور النظام إلا مصدرٌ من مصادر متعددة يمكن أن يؤخذ بها أو لا يؤخذ, أي أنّ مَن يحدِّد القيم والعقيدة في دستور النظام ووثائقه الأساسية ليس هو المولى سبحانه كما يقرر القرآن ذلك

في وضوحٍ لا يقبل التمييع, فيقول سبحانه: (إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ).

ولكن مَن تُحدد عقيدة النظام وتوجهه هي سلطةٌ أخرى يزعم الدستور أنها الشعب عبر تأكيده على أنّ السيادة للشعب, وينبئنا الواقع أنها سلطة الفرعون المعاصر في القصر الجمهوري, وإن كانت السلطة والسيادة والمرجعية في النظام المصري فهي ليست لله كما يؤكد القرآن, ولكنها لندٍّ آخر ينازع المولى سبحانه وتعالى في سلطته وخصائصه, وهذا ما يسميه القرآن بـ"حكم الجاهلية", حيث يقول سبحانه: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ).

وأما كونه ديمقراطيًّا نظريًّا فيعني أنّ السيادة فيه لهوى الأغلبية دون الارتباط بأية قيمة أو خلق أو عقيدة, والدولة الديمقراطية لا تكون إلا علمانية –أي لا دينية– لأن الحاكمية والمرجعية فيها ليست لله سبحانه وحده بل لهوى الأغلبية, والدولة العلمانية الديمقراطية يسمونها تلطّفًا أو خِداعًا بالدولة المدنية, وهو لفظٌ يُكثِر من ترديده للأسف بعض المنتسبين للعمل الإسلامي.

فالدولة المدنية في حقيقتها هي الدولة اللادينية التي تتحاكم لهوى الأغلبية دون الالتزام بأية قيمةٍ أو خُلُقٍ أو عقيدة.

مؤسسة السحاب:

ومن أظهر الأدلة على مخالفة الدستور والقوانين المصرية للشريعة الإسلامية ما أقرّ به القضاء المصري العلماني, حيث أقرّ القاضي عبد الغفّار محمد في القضية **81/462** أمن دولة عليا طوارئ, والمعروفة بقضية الجهاد الكبرى والتي تُعد أكبر قضيةٍ في تاريخ القضاء المصري في حيثيات حكمه على الآتي:

"بخصوص الموضوع الثاني فالذي استقر في ضمير المحكمة أنّ أحكام الشريعة الإسلامية غير مطبقة في جمهورية مصر العربية".

كما قرّر أيضًا في موضعٍ آخر: "حقيقةً إنّ المادة الثانية من الدستور بعد تعديلها نصّت على أنّ الإسلام دين الدولة الرسمي واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع, إلا أنه يكفي المحكمة تدليلاً على أنّ أحكام الدستور لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ما قرّره عمر أحمد عبد الرحمن باعتباره من علماء المسلمين أمام المحكمة في جلسة **3** سبتمبر **1983**م من أنّ الدستور يتصادم مع الشريعة الإسلامية ولا يتحاكم إليها".

"حيثيات الحكم في القضية **81/462** أمن دولة عليا طوارئ المشهورة بقضية الجهاد الكبرى ص: **265** و **363** و **364** نقلاً عن كمال خالد المحامي: هؤلاء قتلوا السادات, أسرار المرافعات في

تنظيم الجهاد –دار الاعتصام ص: 180 و 181 و 260 و 261"

الشيخ أيمن الظواهري – حفظه الله:
والنظام في مصر يزعم دستوره أنه ديمقراطي, وحقيقته أنه نظامٌ قهري يحكم الشعب بأجهزة البطش والانتخابات المزوّرة والإعلام الفاسد والقضاء الجائر.

وأما كونه عصبيًّا فيعني أنه يلتزم بالدولة القومية, أي الدولة التي يكون الانتماء فيها للوطن والأرض وليس للعقيدة والشريعة, وبالتالي تفرّق بين الناس, فمن كان من أهل الأرض أو الإقليم المحدّد فهو مواطن, ومن كان من خارج الأرض أو الإقليم المحدّد فهو أجنبي لا يمكن أن يتمتّع بما يتمتّع به المواطن من حقوق, فالكندي في أمريكا, والسوداني في مصر, والتونسي في ليبيا, واليمني في السعودية؛ لا يمكن أن يكون رئيسًا للدولة ولا للوزراء ولا قائدًا للجيش ولا نائبًا ولا ناخِبًا, بل وفي السعودية لا يمكن لأغلب الأجانب والأجنبيات أن يتزوجوا من المواطنين والمواطنات, (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاء شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ).
إذًا فهو نظامٌ يكرّس ويحقق اتفاقية سايكس بيكو التي قسّمت دولة الخلافة العثمانية بين الإنجليز والفرنسيين والروس.

مؤسسة السحاب:
في مارس عام 1916م عُقِدت معاهدة "بطرسبرج" بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية, والتي تعد معاهدة "سايكس بيكو" الموقّعة في مايو من عام 1916 الجزء الخاص التنفيذي لها, وقد قسّمت تلك المعاهدة أملاك الدولة العثمانية, وكانت أهم مبادئ هذه المعاهدة هي:
أولاً: تُمنح روسيا الولايات الشمالية والشرقية.
ثانيًا: تُمنح بريطانيا وفرنسا الولايات العربية من الدولة العثمانية, فتُمنح فرنسا سوريا ولبنان وجنوب تركيا, وتُمنح إنجلترا فلسطين والعراق ومشيخات الخليج.
ثالثًا: تدويل الأماكن المقدّسة في فلسطين.
أما المغرب الإسلامي ومصر فقد تم سلخهما من الدولة العثمانية من قبل وتقاسمهما الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون والأسبان.
وأما الحجاز فكان شريفه متحالفًا مع بريطانيا ضد الدولة العثمانية, وأما عبد العزيز آل سعود فكان

قد وقّع معاهدة "دارين" مع الحكومة البريطانية التي أقرّ فيها بالولاء لبريطانيا وأن لا يقطع أمرًا دون إذنها, وذهب كل ما كتبه علماء الدعوة النجدية عن الولاء والبراء ومعاداة المشركين أدراج الرياح.

في 26 من ديسمبر لعام 1915م وُقِّعت معاهدة "دارين" بين "برسي كوكس" المعتمد البريطاني في الخليج وبين عبد العزيز آل سعود, وكان مما جاء فيها:

"1- تقدر الحكومة البريطانية وتعترف بأن نجدًا والحسا والقطيف وجبيل وملحقاتها وأراضيها, هي بلاد ابن سعود وآبائه, ومن بعده بأولاده وخلفائه بالوراثة ولكن بشرط أن لا يكون -أي الحاكم- شخصًا معاديًا للحكومة البريطانية بحالٍ من الأحوال.

2- يوافق ابن سعود هنا ويتعهّد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلةٍ أو اتفاقٍ أو معاهدةٍ مع أية أمّةٍ أو دولةٍ أجنبية, وأكثر من ذلك أن يُطلع السلطات السياسية للحكومة البريطانية على أية محاولة من جانب أية دولةٍ أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة آنفًا.

3- يتعهّد ابن سعود على وجه الإطلاق بأنه لن يمنح أو يبيع أو يرهن أو يؤجّر أو يتخلى عن الأراضي المذكورة أو أي جزء منها أو يعطي الامتيازات في تلك الأراضي لأية دولةٍ أجنبية أو رعايا أية دولةٍ أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية, وأنه سوف يتّبع نصائحها في ذلك دون تحفّظ بشرط أن لا تكون ضارةً بمصالحه.

الشيخ أيمن الظواهري – حفظه الله:

وهذه العقيدة تخالف الإسلام الذي يقسّم الناس على أساس التقوى والعمل الصالح, فالمسلمون كلهم إخوة متساوون (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ), وديار الإسلام بإجماع العلماء بمنزلة البلدة الواحدة, عليهم أن يقيموا فيها الخلافة, ويتحاكموا فيها للشريعة, يقول الحق سبحانه: (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ).

وقد فصّلتُ قليلاً الكلام عن العلمانية والديمقراطية والدولة القومية في الجزء الأول من الطبعة الثانية من كتاب "فرسانٌ تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم", وكذلك فصّلت القول عن مخادعة الدستور المصري للأمة المسلمة بحديثه عن الشريعة الإسلامية في رسالتي "مصر المسلمة بين سياط الجلّادين وعمالة الخائنين" فليراجعها هناك من أراد التفصيل, إلا أني أوجز أهمّ الفروق بين النظام المصري والنظام الإسلامي بما يلي:

أولاً: النظام المصري نظامٌ علماني العقيدة, بينما النظام الإسلامي نظامٌ ربّاني العقيدة.

ثانيًا: النظام المصري نظامٌ يزعم أنه ديمقراطي, أي مرجعيته هي هوى الأغلبية, دون الالتزام بأية قيمة أو خُلُق أو عقيدة, بينما النظام الإسلامي نظامٌ شوري تتحاكم الأمة فيه للشريعة وتُحاكِم إليها حُكامها الذين تختارهم وتُحاسبهم.

ثالثًا: النظام المصري في حقيقته نظامٌ قهري يعتمد على البطش والانتخابات المزوّرة, بينما النظام الإسلامي نظامٌ شوريّ يعتمد على نشر العدل ومقاومة الظلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

رابعًا: النظام المصري نظامٌ عصبي يقوم على أساس الدولة القومية التي تُكرِّس أهداف اتفاقية "سايكس بيكو", بينما النظام الإسلامي نظامٌ يقوم على المساواة بين المسلمين ووحدة ديارهم تحت ظل الخلافة.

والآن بعد أن بيّنتُ بإيجاز المعالم الأساسية للنظام العلماني العصبي القهري في مصر, أود أن أسرد في عُجالة كيف نشأ هذا النظام في مصر:

كانت مصرُ ولايةً عثمانية الحكم فيها للشريعة, ومع تزايد الفساد في نظام الحكم من جانب الدولة العثمانية والمماليك قام العلماء بعبء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

مؤسسة السحاب:

ذكر المؤرِّخ الجبرتي –رحمه الله– أثناء حديثه عن حوادث عام **1209** هـ:

وفي شهر ذي الحجة وقع به من الحوادث أنّ الشيخ الشرقاوي له حصة في قريةٍ بشرقية بلبيس حضر إليه أهلها وشكوا من محمد بيك الألفي, وذكروا أنّ أتباعه حضروا إليهم وظلموهم وطلبوا منهم ما لا قدرة لهم عليه واستغاثوا بالشيخ, فاغتاظ وحضر إلى الأزهر وجمع المشايخ وقفلوا أبواب الجامع وأمروا الناس بغلق الأسواق والحوانيت, ثم ركبوا في ثاني يوم واجتمع عليهم خلقٌ كثيرٌ من العامة وتبعوهم, وذهبوا إلى بيت الشيخ السادات بحيث يراهم إبراهيم بيك, وقد بلغه اجتماعهم, فبعث من قِبله أيوب بيك الدفتردار فحضر إليهم وسلم عليهم ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم, فقالوا له: نريد العدل ورفع الظلم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات التي ابتدعتموها وأحدثتموها.

وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر, واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد, وفي اليوم الثالث حضر الباشا –أي الوالي العثماني– إلى منزل إبراهيم بك واجتمع الأمراء هناك, وأرسلوا إلى المشايخ, فحضر الشيخ السادات والسيد النقيب والشيخ الشرقاوي والشيخ البكري والشيخ الأمير,

وطال الحديث وانحط الأمر على أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم, ويبطلوا رفع المظالم المُحدثة, وأن يكفوا أتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس, ويسيروا في الناس سيرة حسنة, وكان القاضي حاضرًا بالمجلس فكتب حجّةً عليهم بذلك, ورجع المشايخ وحول كل واحدٍ منهم وأمامه وخلفه جملةٌ عظيمة من العامة وهم ينادون "حسب ما رسم سادتنا العلماء بأنّ جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالةٌ من مملكة الديار المصرية". (عجائب الآثار, ج**2** ص **166** إلى **168**).

الشيخ أيمن الظواهري – حفظه الله:

ثم جاءت الحملة الفرنسية بعقيدتها العلمانية التي لخّصتها الثورة الفرنسية بعبارة "اشنقوا آخر ملك بأمعاء آخر قسّيس", وحاول نابليون بونابرت أن يخدع المصريين بادعائه محبته للمسلمين والسلطان العثماني, ولكنه كان يُخفي علمانيةً صلفة مجرمة ذات روحٍ صليبية ونزعة صهيونية, حاول نابليون أن يمرر علمانيته على العلماء بأن دعاهم للبس شعار الفرنسيين ولكن العلماء واجهوه بشدة.

مؤسسة السحاب:

ذكر المؤرِّخ الجبرتي –رحمه الله– أثناء حديثه عن حوادث شهر ربيع الأول من عام **1213** هـ:

"وفيه طلب صاري عسكر بونابرت المشايخ, فلما استقروا عنده نهض بونابرت من المجلس ورجع وبيده طيلسانات ملونة بثلاثة ألوان, كل طيلسان ثلاثة عروض أبيض وأحمر وكحلي, فوضع منها واحدًا على كتف الشيخ الشرقاوي فرمى به إلى الأرض واستعفى وتغير مزاجه, ونزلوا في البلاد مثل الحكام يحبسون ويضربون ويشددون في الطلب, وامتقع لونه واحتد طبعه, فقال الترجمان: يا مشايخ أنتم صرتم أحبابًا لصاري عسكر وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيّه وعلامته فإن تميّزتم بذلك عظّمتكم العساكر والناس وصار لكم منزلةٌ في قومهم, فقالوا له: لكنّ قدرنا يضيع عند الله وعند إخواننا من المسلمين, فاغتاظ لذلك". (عجائب الآثار ج**2** ص **203** و **204**)

الشيخ أيمن الظواهري – حفظه الله:

إذا كان شعار الثورة الفرنسية هو الحرية والإخاء والمساواة فإنه لا ينطبق على المسلمين, بل للثورة الفرنسية ولنابليون في مصر وفي ديار الإسلام منهج آخر من العسف والإرهاب والقتل.

مؤسسة السحاب:

كتب نابليون للجنرال (زايونشك) قومندان المنوفية: يجب أن تعامل الترك –أي المسلمين– بمنتهى القسوة, وإني هنا أقتل كل يومٍ ثلاثة, آمر بأن يُطاف برؤوسهم في شوارع القاهرة, فهذه هي الطريقة الوحيدة لإخضاع هؤلاء الناس, وعليكم أن توجهوا عنايتكم لتجريد البلاد قاطبةً من السلاح.

الشيخ أيمن الظواهري – حفظه الله:

وبعد سبعة أشهر من دخول نابليون للقاهرة يتوجه نحو الشام طمعًا في الاستيلاء عليها والوصول إلى القدس, ولكن تقف عكّا صامدةً في وجهه, فيحاصرها ثم تتكاثر خسائره فيعود خائبًا, ولكنه أصدر بيانًا شهيرًا عند وصوله لعكّا على كل مسلم أن ينتبه إليه ليعلم الوجه الحقيقي للعلمانية التي تواجهنا والتي تتغنى بالثورة الفرنسية وأمجادها, أصدر نابليون عند وصوله لعكّا بيانه الشهير ليهود العالم بأن حكومة فرنسا قد تعهّدت بإعادتهم لوطنهم الأصلي في فلسطين, ويملأ نابليون العلماني الذي يزعم محاربة الكنيسة بيانه باستشهاداتٍ عديدة من الكتاب المقدّس.

مؤسسة السحاب:

كانت حكومة الإدارة الفرنسية العلمانية قد أعدّت خطة لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين, وذلك مقابل تقديم الممولين اليهود قروضًا مالية للحكومة الفرنسية التي كانت تمر آنذاك بضائقة مالية, وكان المفروض أن يمول اليهود الحملة المتجهة صوب الشرق, وأن يتعهدوا ببث الفوضى وإشعال الفتنة وإحلال الأزمات في المناطق التي سيرتادها الجيش الفرنسي لتسهيل أمر احتلالها, ولذا فعندما توجه نابليون للشام واستعصت عليه عكّا أصدر نداءه الشهير الذي جاء فيه:

من نابليون القائد الأعلى للقوات المسلحة للجمهورية الفرنسية في أفريقيا وآسيا إلى ورثة فلسطين الشرعيين, أيها الإسرائيليون أيها الشعب الفريد الذين لم تستطع قوى الفتح والطغيان أن تسلبهم اسمهم ووجودهم القومي, وإن كانت قد سلبتهم أرض الأجداد فقط, ولئن كان الوقت والظروف غير ملائمة للتصريح بمطالبكم أو التعبير عنها بل وإرغامكم على التخلي عنها, فإن فرنسا تقدم لكم إرث إسرائيل في هذا الوقت بالذات وعلى عكس جميع التوقعات, يا ورثة فلسطين الشرعيين, إنّ الأمة التي لا تتاجر بالرجال والأوطان –يقصد فرنسا– تدعوكم لا للاستيلاء على إرثكم بل لأخذ ما تم فتحه والاحتفاظ به بضمانها وتأييدها ضد كل الدخلاء, سارعوا إنّ هذه هي اللحظة المناسبة التي قد لا تتكرر لآلاف السنين للمطالبة باستعادة حقوقكم ومكانتكم بين شعوب العالم, تلك الحقوق التي سُلِبت منكم لآلاف السنين وهي وجودكم السياسي كأمّةٍ بين الأمم وحقكم الطبيعي في عبادة "يهوه" طبقًا لعقيدتكم علنًا وإلى الأبد". (يوئيل **4/20**).

بونابرت. (موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية ج3 ص34, المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل – الكتاب الأول: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية ص30 إلى 33).

الشيخ أيمن الظواهري – حفظه الله:

فنابليون بونابرت هو أول سياسي يدعو اليهود للاستيطان في فلسطين, وقد أصدر وعده هذا قبل وعد بلفور بأكثر من قرن.

إذن, هنا لا بد لنا من وقفة لنبين أنّ العلمانية قد دخلت بلادنا عبر الاحتلال العسكري والقهر والمذابح, ولا زالت تعيش على ذلك كما سنرى, وأنّ العلمانية الغربية في مشاعرها الدفينة معاديةٌ للإسلام ومنحازة للصهيونية.

وبعد استيلاء محمد علي وأولاده على حكم مصر بدأ إدخال القوانين الأجنبية التي سبق تسللها للقضاء والتشريع الاحتلال العسكري المباشر السافر, ورافق تسللها تزايد النفوذ الاستعماري في مصر وتضخم الجاليات الأجنبية فيها, فمهّد ذلك التسلل للقضاة والقوانين للاحتلال العسكري بالأساطيل والجيوش, ففي عهد الخديوي سعيد أُنشِئت سنة 1855م محكمةٌ تجارية, مجلس تجار مختلط من المصريين والأجانب ليقضي في المنازعات التجارية التي يكون الأجانب طرفًا فيها, ومع تزايد أعداد الجاليات الأجنبية ونفوذها نشأت المحاكم القنصلية لتقضي في المنازعات الناشئة بين المصريين وبين الأجانب وقضاتها أجانب ولغتها أجنبية وقانونها وضعيٌّ علماني.

ولما زادت فوضى القضاء القنصلي الذي توزّعته سبع عشرة محكمة قنصلية نُظِّمت هذه الفوضى في عام 1875 بإنشاء المحاكم المختلطة, وقضاتها أجانب, ولغتها فرنسية, وشريعتها هي قانون نابليون, وأغلبية قضاتها أجانب, والرئاسة فيها للأجانب, وكان تزايد النفوذ الأجنبي في مصر وخاصة في المجال القضائي والتشريعي هو مقدمة الاحتلال الأجنبي كما ذكرت, وقرّرت بريطانيا أن تحتل مصر بحجّة وجود قلاقل بها, وانحاز الخديوي توفيق للإنجليز وطلب حمايتهم.

وهنا لا بد من وقفة لإبراز دور علماء الأزهر الذين وقفوا موقفًا مجيدًا يُسجَّل بماء الذهب في هذه الأحداث, فأثناء القِتال مع الغزاة الإنجليز أصدر الخديوي توفيق أمره بعزل أحمد عرابي وزير الجهادية من منصبه, وطلب عرابي بعقد جمعيةٍ عمومية للنظر في قرار العزل, فعُقِد اجتماع في 6 من رمضان من عام 1299 هـ الموافق 22 من يوليو لعام 1882م حضره نحو خمسمائة من الأعضاء يتقدمهم شيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومفتيها ونقيب الأشراف وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود والنواب والقضاة والمفتشون ومدير المديريات وكبار الأعيان وكثيرٌ من العُمد فضلاً عن ثلاثة من أمراء الأسرة

الحاكمة, وفي الاجتماع أفتى ثلاثة من كبار شيوخ الأزهر وهم: الشيخ محمد عليش, والشيخ حسن عدوي, والشيخ الخلفاوي بمروق الخديوي عن الدين؛ لانحيازه إلى الجيش المحارب لبلاده, وبعد مداولة الرأي أصدرت الجمعية قرارها بعدم عزل عرابي عن منصبه, ووقْف أمر الخديوي ونُظّاره وعدم تنفيذها لخروجه عن الشرع الحنيف.

مؤسسة السحاب:

الشيخ عليش.. هو محمد بن أحمد بن محمد عليش أبو عبد الله, فقيهٌ من أعيان المالكية مغربي الأصل من أهل طرابلس الغرب, وُلِد بالقاهرة وتعلّم بالأزهر وولي مشيخة المالكية فيه, ولمّا كانت ثورة عرابي اتُّهِم بموالاتها فأُخِذ من داره وقد شارف الثمانين عامًا وهو مريض محمولاً لا حراك به, وأُلقي في سجن المستشفى فتوفي فيه رحمه الله.

وله الكثير من المؤلفات, منها (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك), الذي أجاب فيه على استفتاءٍ من الأمير عبد القادر الجزائري عن مصالحة سلطان المغرب للفرنسيين وتعديه على المجاهدين وقطعه للمؤنة عنهم, وهل يجوز لهم قتاله إذا أراد قتالهم وقتلهم وأسرهم وتسليمهم للفرنسيين, فكان مما جاء في جوابه:

"نعم يحرم على السلطان المذكور أصلح الله أحواله جميع ذلك الذي ذكرتم حرمة معلومة من الدين بالضرورة لا يشك فيها من في قلبه مثقال ذرة من الإيمان, والمهادنة التي أوقعها فاسدة منقوصة, وبيع البقر وسائر الحيوان والطعام والعروض –يقصد للفرنسيين– وكل ما ينتفعون به في النازلة المذكورة حرامٌ قطعًا إجماعًا ضرورة لا يشك فيه مسلم, سواءٌ في حال حصر المسلمين إياهم وفي حال عدمه, إذ قتالهم فرض عينٍ على كل من فيه قدرةٌ عليه, وإن اقتحم –يقصد سلطان المغرب– الأمر وشق العصا وأتاكم بجيشه وجب عليكم قتاله وجوبًا عينيًّا إذ هو حينئذٍ كالعدو والبغاة المتغلبين الفاجئين القاصدين الأنفس والحريم لعدوانه وتجاريه على ما أجمع المسلمون على تحريمه وهو أنفسكم وحريمكم وأموالكم, ومنعكم مما هو متعينٌ عليكم بالإجماع من جهاد الكفار الفاجئين لكم, والمقتول منكم في قتاله كالمقتول في قتال الكفار ليس بينه وبين الجنة إلا طلوع الروح, فصمِّموا على قتاله وأعدوا له ما استطعتم من قوة".

(الأعلام للزركلي ج6 ص19 – فتح العلي المالك ج2 ص491 إلى 498)

الشيخ العدوي.. هو حسن العدوي الحمزاوي, فقيهٌ مالكي تعلّم ودرس بالأزهر وتوفي بالقاهرة, ولمّا استولى الإنجليز على مصر قُدِّم الشيخ العدوي للمحاكمة وقد شارف على الثمانين عامًا, وسأله

رئيس المحكمة إن كان قد وقّع على قرارٍ بأنّ الخديوي توفيق يستحق العزل, فأجاب الشيخ بأنه لم يرَ الورقة التي يتحدث عنها رئيس المحكمة, ولكنه لو أحضر له ورقةً بهذا المعني فسيوقعها ويختمها بخاتمه أمام المحكمة, فبُهِت رئيس المحكمة وأمر بإخراجه ثم نُقِل إلى قريته واعتُقِل بها.

الشيخ أيمن الظواهري – حفظه الله:

وبعد أن احتل الإنجليز مصر أداروا أمورها بطريقةٍ ماكرة لا زالت تتكرر حتى اليوم, فقد كان لمصر هيكل حكومة فكان لها حاكم خديوي أو سلطان أو ملك, وكان لها حكومة وبرلمان وجيشٌ وشرطة وصلةٌ اسمية بالدولة العثمانية حتى بداية الحرب العالمية الأولى, بينما كان الحكام الفعليون الذين يديرون كل شيء هم الإنجليز, بمندوبهم السامي وجيوشهم وبطشهم ومستشاريهم الذين تغلغلوا في الإدارات والمصالح المصرية.

واليوم تتكرّر قصة الأمس, فلمصر رئيسٌ وحكومة وبرلمان وجيشٌ وشرطة, ولكن الحاكم الحقيقي الفعلي غيّر مكانه من السفارة البريطانية للسفارة الأمريكية!

وقصة مصر تتكرّر في غيرها من بلدان عالمنا الإسلامي ففي كل قُطر حاكم ربما كان (قادروف) وربما كان (كرزاي) وربما كان (المالكي) وربما كان (عبد الله آل سعود) أو (ابن الحسين) وربما كان (علي عبد الله صالح) وربما كان (أبو تفليقة) وربما كان كبير الصهاينة العرب (حسني مبارك) أو نجله الزعيم المنتظر, ربما كان أيًّا من هؤلاء ولكن التبعية هي التبعية والاحتلال هو الاحتلال, حكومةٌ ووزارة وشرطةٌ وأجهزة أمنٍ متوحشة وسجونٌ ومعتقلات وجيش مسلطون علينا, وحاكمٌ فعلي يديرها من مكتبه في السفارة التي غالبًا ما تكون أمريكية وربما كانت روسية أو بريطانية أو فرنسية أو حتى إسرائيلية.

وكان للإنجليز بعد احتلالهم لمصر دورٌ كبير في إفساد نظام الحكم فيها, وذلك عبر السعي في إنشاء الدولة العلمانية العصبية التي تزعم أنها دولةٌ مستقلةٌ ديمقراطية, بينما هي في حقيقتها دولةٌ تُسيّرها حِراب المحتل ومدافعه ثم من بعده سياط وكلائه وسجونهم, وقد تم لهم ذلك عبر عدة مساعٍ منها:

إفساد النظام التشريعي, فبعد عامٍ من احتلال الإنجليز لمصر تم تعميم القوانين الوضعية في عموم القضاء المصري في ما عدا شؤون الأسرة والأحوال الشخصية, ومع بداية الحرب العالمية الأولى عام **1914** والتي حاربت الدولة العثمانية فيها ضد إنجلترا سلخت إنجلترا مصر من التبعية للدولة العثمانية, وخلعت على حاكم مصر لقب "سلطان" لأول مرة مما يُشعر بتحرره من التبعية للسلطان العثماني, واستكمالاً للأطر العلمانية للدولة دفعت إنجلترا الطبقة التي اصطنعتها من أبناء مصر لوضع دستورٍ علماني يرسّخ أُسس العلمانية في مصر, فوضعت على يد حزب الأحرار الدستوريين المتعاطف

مع الإنجليز دستور عام **1923** الذي انتزع حق التشريع من المولى سبحانه وأعطاه للبرلمان, وأقرّ بأن جميع السلطات مصدرها الأمة, وكان بذلك أول دستورٍ مصري بل أول دستورٍ يوضع في البلاد العربية والذي يُعتبر أساس جميع الدساتير المصرية التي وُضِعت بعده, بل أساس جميع الدساتير في البلاد العربية التي نقلت عنه, ولمزيدٍ من التفصيل عن أثر ذلك الدستور على ما تلاه من دساتير يمكن مراجعة بداية الباب الثاني من كتاب "الحصاد المر".

وبوضع دستور عام **1923** تم استكمال الأسس الشكلية للدولة العلمانية القومية في مصر, دولة انفصلت عن الخلافة العثمانية فلم يعد الولاء فيها للدين, بل صارت دولةً عصبية الانتماء فيها للوطن, ودولةٌ تزعم أنها مستقلة ديمقراطية, السيادة فيها للأمة, بينما هي تابعةٌ مقهورة, السيادة فيها لمدافع الإنجليز وحِرابهم (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ).

وأكتفي بهذا القدر في الحلقة الأولى, وأسأل الله أن يعينني على إكمال (رسالة الأمل والبِشر لأهلنا في مصر) وأن يجعل عملنا كله صالحًا ولوجهه خالصًا, وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين, وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم, والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صفحة نخبة الإعلام في:

منبر التوحيد والجهاد

http://tawhed.ws/c?i=371

الدليل المركزي

مؤسسة البراق الإعلامية

http://up2001.co.cc/central-guide

